



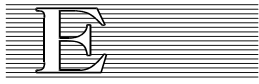
الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع التاسع للجنة الخبراء

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء



Distr.: General

E/ECA/COE/33/13
AU/CAMEF/EXP/13(IX)
28 February 2014

Arabic
Original: English

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبوجا، نيجيريا
٢٥ - ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٤

تقرير عن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

الموضوع: التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا

لمحة عامة عن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في عام ٢٠١٣

١ - يُقدم هذا التقرير النظامي المعد عن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط إلى الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية عام ٢٠١٤ استجابة لما أعرب عنه المؤتمر من رغبة في أن يطلع مجلس إدارة المعهد وإداريوه بانتظام على مستجدات العمل الموضوعي الذي يقوم به المعهد وعلى ما يرتبط بذلك من أنشطة. وكانت الدول الأعضاء قد أُبلغت في التقارير السابقة التي أُعدت عن أعمال المعهد بالتقدم الهام الذي أُحرز أولاً في تصحيح مسار المعهد وفق ما طالبت به الدول الأعضاء في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، ثم ثانياً في النهوض بأعمال المعهد لما فيه مصلحة مسؤولي الحكومات الأفريقية من خلال برامج تدرج في نطاق خطة المعهد الإستراتيجية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥.

٢ - ولقد مر المعهد منذ إنشائه في عام ١٩٦٢ بمراحل مختلفة من التطور والإصلاح تتوخى تأهيله وضمان مواكبته لحاجات أعضائه وظروفهم المتغيرة. وقد استمرت في عام ٢٠١٣ الجهود الرامية إلى تجديد المعهد وتعزيزه من الناحية المؤسسية، وهي جهود انطلقت في عام ٢٠٠٩ في أعقاب مؤتمر القاهرة الوزاري، حتى إن عام ٢٠١٣ يُعد الآن الأفضل في تاريخ المعهد برمته. ويظهر هذا النجاح جلياً في عدد البرامج التي وفرها المعهد وفي تنوعها، كما يتضح من عدد من استفاد من هذه البرامج سواء من المسؤولين أو من البلدان، ومن تنوع التوزيع الجغرافي للمستفيدين. وقد توسعت برامج المعهد وتعمق حضوره وتأثيره بفضل ما كان قد بدأ في عام ٢٠١٢ واستمر في عام ٢٠١٣ من استثمارات كبرى في بيئة التعلم وهياكله الأساسية المتاحة للمستفيدين من دورات المعهد. فالمعهد يتوفر حالياً على مرافق من أعلى مستوى للتدريب والبحث، بما في ذلك تجهيزات الترجمة الشفوية للدورات المتعددة اللغات ولوحات التعليم الإلكتروني التفاعلية. ولقد كان توسيع برامج المعهد وتعميق أثره في عام ٢٠١٣ عملاً مصحوباً بإعادة هيكلة شاملة لوحدات التدريب بهدف النهوض أكثر بنوعية الدورات وزيادة نفعها وجدواها. وقام المعهد أيضاً بتسريع وتيرة إقامة الشراكات مع جهات فاعلة من مختلف مناطق القارة بهدف توفير برامج التدريبية على صعيد لا مركزي لا ينحصر في المقر بداركار.

٣ - وكان عام ٢٠١٣ عاماً مشهوداً في تاريخ المعهد لأسباب أخرى. ففي هذا العام وصل الانسجام بين أعمال المعهد والإستراتيجية البرنامجية العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مستوى غير مسبوق يبشر بإحداث ثورة في ما يقوم به المعهد من أنشطة لمصلحة الدول الأعضاء فيه. وبالإضافة إلى الدور الرسمي المنوط بالمعهد بوصفه الكيان المسؤول عن البرنامج الفرعي ٨ للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بأمور تخطيط التنمية وإدارتها، وذلك منذ ١ آذار/مارس ٢٠١٣، فقد أُسند إليه رسمياً دور الجهاز المعني بالتدريب في اللجنة ضمن الإطار العام لخطة الإصلاح التي بدأ تنفيذها في اللجنة في عام ٢٠١٢. وبموجب هذا الدور الجديد المعزز، يتولى المعهد المسؤولية عن جميع مبادرات اللجنة في مجال التدريب، علاوة على أنشطة التدريب الأصلية الموكولة إليه في إطار الولاية المسندة إليه من الدول الأعضاء ومجلسه الإداري. وحافظ المعهد أيضاً على علاقات تعاون متينة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال إقامة أنشطة تدريب متنوعة لفائدة الدول الأعضاء في المعهد وللموظفين الفنيين. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت أنشطة التدريب التي تدرج ضمن التوجه البرنامجي العام للمعهد بما يلائم كل حالة على حدة بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي وعدد من البلدان الأفريقية المستفيدة.

٤ - ولدعم ولاية المعهد المعززة في أعقاب تسميته الجهاز المعني بالتدريب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبالنظر إلى توسيع الروابط البرنامجية بين المعهد ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، أُتخذت تدابير في عام ٢٠١٣ للرفع من مستوى الموارد البشرية والمالية المتاحة للمعهد. واتخذت هذه التدابير شكل منحة سنوية معززة من الأمم المتحدة أُبلغ بها مؤتمر الوزراء السنوي في عام ٢٠١٢، وبدأ سريانها في كانون الثاني/يناير من العام نفسه؛ واعتمادا سنويا خاصا للتدريب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدأ العمل به في عام ٢٠١٣؛ والأنشطة السنوية المقررة على الدول الأعضاء؛ إضافة إلى موارد من خارج الميزانية تُحشد من مصادر مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، زيد في عدد موظفي المعهد وفي الاستثمارات المتعلقة بالتكنولوجيا.

٥ - وخلاصة الأمر أن مجلس إدارة المعهد والمديرين مسرورون بأن يبلغوا مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٤ بأن المعهد قد أعيدت هيكلته وهو يؤدي مهامه باعتباره المؤسسة الأفريقية ذات الدور الريادي في توفير الدورات التدريبية في مجال التنمية واحتضان الحوارات المتعلقة بالسياسات لما فيه مصلحة الدول الأعضاء في المعهد. والمعهد اليوم في أفضل حالاته وأقواها من أي وقت مضى. فقد نُفذ برنامج بنسبة ١٠٠ في المائة حسب مؤشر الإنجاز لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمقاييس نظام الأمم المتحدة المتكامل للرصد والوثائق. وسجل المعهد أيضا في عام ٢٠١٣ أكبر عدد من أنشطة التدريب يجريها في سنة واحدة منذ إنشائه، مواصلاً بذلك مرحلة جديدة من النمو والتوسع انطلقت في عام ٢٠٠٩. والجدير بالذكر أن البرامج التي نفذها المعهد في عام ٢٠١٣ شملت أيضاً أكبر عدد من الدورات التدريبية يوفرها المعهد في سنة واحدة لدوله الأعضاء بناء على الطلب وبمراعاة الظروف الخاصة. وعلاوة على ذلك، بلغت أنشطة المعهد التكميلية في مجالي البحث والحوار بشأن السياسات مستويات من الأهمية غير مسبوقة كما يتبين ذلك من زيادة الإقبال على الاشتراك والمشاركة في هذه الأنشطة. وتعزز قيادة المعهد التركيز في عام ٢٠١٤ على ترسيخ الحيوية التي اكتسبها المعهد منذ عام ٢٠٠٩، وذلك بالبحث عن فرص جديدة للرفع من مكانة المعهد وزيادة أثره وتوسيع نطاق أنشطته وترسيخ حضوره سعياً إلى تأمين مكانته على المدى البعيد باعتباره مؤسسة في صدارة المشروع العام الهادف إلى تنمية أفريقيا، وإلى جعله جهازاً لا يكتفي بالعمل منفرداً لتقديم مجموعة من الخدمات في مجال تنمية القدرات وما يرتبط بها من بحوث في مجال السياسات والخدمات الاستشارية، بل يقوم أيضاً بتنفيذ الولاية المنوطة به في شراكة وثيقة مع غيره من المؤسسات المماثلة له في أفريقيا. ولهذه الغاية، سيُدرج بعد جديد لإدارة المعارف في عمل المعهد، كما سيبدأ المعهد في إتاحة فرص التعلم الإلكتروني. ومن المقرر إجراء دراسات لتتبع مسار المستفيدين من دورات المعهد، وسيتم التركيز أكثر على تنفيذ أنشطة متابعة بعد التدريب لمن يستفيدون من برامج المعهد في أي وقت من الأوقات. وللمساعدة في إنجاز هذه المبادرات ذات القيمة المضافة، سيتم تسريع عمليات التوظيف الجارية التي يُتوخى أن تتوج بتوظيف المزيد من المهنيين.

توسيع نطاق برامج التدريب وتنويعها

٦ - حين النظر إلى برامج المعهد وأنشطته على مر السنين، يتضح بسهولة أن عام ٢٠١٣ كان الأفضل حتى الآن من حيث ما قام به المعهد من أنشطة في مجالي التدريب وتنمية القدرات. فقد نظم المعهد خلال العام ما مجموعه ٣٧ دورة تدريبية قصيرة المدة، سواء في مقره بداكار أو في أماكن أخرى من القارة الأفريقية. وهذا العدد من الدورات التدريبية القصيرة المدة هو أكبر عدد ينظمه المعهد في سنة واحدة. واستفاد من الدورات التدريبية ما مجموعه ٧٥٨ من المسؤولين

٤٨ بلدا أفريقياً من جميع المناطق الخمس دون الإقليمية. وبذلك بلغت المشاركة في أنشطة التدريب الحضوري وبناء القدرات التي ينظمها المعهد، سواء من حيث عدد المسؤولين أو البلدان المستفيدة، أعلى مستوى لها في تاريخ المعهد. ويمثل من شارك من المسؤولين في دورات المعهد، وعددهم ٧٥٨ مشاركاً، ما نسبته ٤٢ في المائة مما مجموعه ١٨٢٢ من الطلاب والترشيحات التي وردت وجُهزت خلال العام، مما يدل على أن الإقبال على برامج المعهد كان كبيراً. والأغلبية الساحقة من المسؤولين الذين استفادوا من الدورات التدريبية، أي ٩٨ في المائة منهم، كانوا في سن الخمسين أو أقل، مما يعني أن أمامهم سنوات عديدة ليستفيدوا في حياتهم العملية من المعارف والمهارات والقدرات التي اكتسبوها في المعهد. وأما من حيث المناصب التي كان فيها المشاركون وقت مجيئهم إلى المعهد للاستفادة من برامجه التدريبية، فإن ٧٠ في المائة منهم كانوا ممن يُعتبرون مسؤولين من مراتب متوسطة في حكومات أفريقية، بينما ٢٥ في المائة منهم كانوا من فئة كبار المسؤولين، منهم العديد من كبار المديرين والأمناء الدائمين الذين جاؤوا بتوصية من وزرائهم لمتابعة دورات معينة تهم حكوماتهم. وأحسَّ المعهدُ بفخر خاص وهو يستقبل مسؤولين من جمهورية جنوب السودان المستقلة حديثاً، إلى جانب غيرهم من مسؤولي البلدان الأخرى، في برامج مختلفة. وسُجل أيضاً في دورات مختلفة خلال عام ٢٠١٣ مسؤولون من بلدان مثل إريتريا وبوتسوانا وجزر القمر وليبيا، بعد أن ظلت هذه البلدان لفترة من الوقت ولأسباب مختلفة لا تستفيد من برامج المعهد التدريبية.

٧ - ووفقاً لولاية المعهد فيما يتعلق بتخطيط التنمية وإدارتها، وفي إطار العمل الداعم للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في الوقت الراهن بهدف تنفيذ خطة للتحوّل الهيكلي، أدخل المعهد في عام ٢٠١٣ إصلاحات كبرى على برامجه المتعلقة بالتدريب وتنمية القدرات. ومما ساعد المعهد فيما يبذله من جهود في هذا الصدد إعطاؤه صفة الجهاز الرسمي المعني بالتدريب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ ١ آذار/مارس ٢٠١٣. وفي ضوء هذا الدور، واستناداً إلى خطة التحوّل الهيكلي الجديدة التي تعمل بها اللجنة، أطلق المعهد مجموعة جديدة من الدورات القصيرة المدة التي تُنفذ في كثير من الأحيان على نطاق أفريقيا برمتها. فلا عجب إذن أن يكون عام ٢٠١٣ قد شهد أكبر عدد من الدورات القصيرة المدة في تاريخ المعهد، وأن تكون المواضيع المطروقة على قدر من التنوع لا نظير له حتى الآن. وعُيّنت هذه الدورات أكثر ما عُيّنت بتوفير التدريب في مجالات مواضيعية وقطاعية تستجيب لضرورات التخطيط وإدارة التنمية في سياق التحوّل الهيكلي الآخذ في التشكل، واستمدت من هذا التوجه أسباب الانسجام والتناسق التي تجعل منها عناصر في برنامج متكامل. ومن بين المواضيع الرئيسية التي تناولتها الدورات القصيرة ما يلي: السياسة التجارية، والمفاوضات التجارية، وإحصاءات التجارة، والمعونة المقبولة مصرفياً لتخطيط التجارة، والتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي، والسياسة الزراعية، وسلاسل إضافة القيمة الزراعية والأمن الغذائي، والسياسة الاجتماعية لوضعي الخطط الإنمائية، والسياسة الصناعية، وتحليل الإحصاءات والبيانات، ونمذجة الاقتصاد الكلي، وإعداد الميزانيات بما يراعي الاعتبارات الجنسانية، وإدارة السياسات الاقتصادية بما يراعي الاعتبارات الجنسانية، ورصد السياسات الإنمائية وتقييمها، وتخطيط التنمية، والتخطيط الإقليمي والعمراني، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الديون، وسياسة التعدين، والتفاوض بشأن عقود التعدين، والهجرة، والشتات والتنمية، وأدوات التحليل الاقتصادي وتقنياته، والتخطيط للاستثمار في كفاءة الطاقة. ونُظمت جميع الدورات التدريبية باللغتين الإنكليزية والفرنسية، مع العمل في بعض الأحيان على توفير خدمات الترجمة الشفوية الفورية والترجمة التحريرية الآنية متى كان المشاركون يتكلمون لغات مختلفة.

٨ - وكما نظم المعهد في عام ٢٠١٣ أكبر عدد من الدورات التدريبية القصيرة المدة في تاريخه، فإنه نظم في العام نفسه أكبر عدد من الدورات التدريبية التي جاءت استجابة لطلبات المستفيدين وصُممت لتلائم احتياجات دول أعضاء بعينها. فقد نُظمت ١٣ من هذه الدورات الخاصة في عام ٢٠١٣. والبلدان المستفيدة التي طلبت حكوماتها من المعهد تنظيم دورات لموظفيها هي بنن وغينيا وكوت ديفوار. وركزت الدورات على التخطيط الاستراتيجي، والتخطيط العمراني، ورصد وتقييم المشاريع والبرامج، والنمذجة الاقتصادية، وما إلى ذلك. وانتدب المعهد في العام نفسه من يجري تقييمًا للاحتياجات من التدريب وتنمية القدرات في مجالي تخطيط التنمية والإدارة الاقتصادية في كل من سوازيلند وليسوتو وناميبيا، بهدف تمهيد الطريق لمبادرات مصممة لتلائم حاجات المسؤولين في هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، ظل الاهتمام مركزاً في البرامج التدريبية التي يقدمها المعهد على مشاركة الإناث ممن يتولين مناصب المسؤولية. فقد استقبل المعهد في عام ٢٠١٣ ما مجموعه ٢٥٢ من المسؤولات في دورات تدريبية قصيرة المدة. وهن يمثلن ٣٣ في المائة من عدد من تابعوا دورات تدريبية في العام نفسه، وهي نسبة تكاد تساوي مجموع عدد الطالبات الواردة من مرشحات لجميع الدورات التي أعلن عنها المعهد في عام ٢٠١٣. وأُعطي معظم المسؤولين المشاركين في دورات تدريبية قصيرة المدة منحة دراسية كاملة من المعهد لتسهيل مشاركتهم.

٩ - ولتقديم العدد الكبير من الدورات القصيرة المدة التي نظمها المعهد في عام ٢٠١٣ كان لا بد من إقامة علاقات شراكة على مختلف المستويات ومع مؤسسات مختلفة. ولهذه الغاية، كثف المعهد شراكاته التعاونية مع مؤسسات إستراتيجية في كل منطقة من المناطق دون الإقليمية في القارة بهدف برمجة الدورات التدريبية وتنفيذها بطريقة لامركزية. واتخذت خطوات أيضاً للرفع من جودة محتوى الدورات القصيرة المدة التي ينظمها المعهد. وفي هذا الصدد، أُعيدت هيكلة شاملة لوحدة كل دورة من الدورات التدريبية، بما ينطوي عليه ذلك من تحديث للمحتوى، وإدراج تمارين عملية، والقيام بزيارات ميدانية حسب الاقتضاء، واعتماد مجموعة إجبارية من مواد القراءة والامتحانات. وأعدت كتب تدريبية جديدة لتقديم وصف تفصيلي لما يمكن أن يتوقعه المشاركون، وللأهداف المتوخاة من التدريب، والمعارف والمهارات التي يُراد أن يكتسبها المشاركون، وفلسفة المعهد ومنهجه في التعليم. وأعدت مكتبة المعهد أيضاً مسارد مشروحة بمراجع كل دورة من الدورات التدريبية، بما في ذلك الكتب التي تتناول مواضيع الدورات، ومختلف أنواع المحتوى الرقمي، والمصادر الإلكترونية ذات الصلة بالمواضيع المطروقة. واستُحدث نظام جديد لتقييم الأداء وإعطاء العلامات يُستخدم لاختبار جميع المشاركين في دورات المعهد التدريبية، سواء على المستوى الفردي أو من خلال تمارين وواجبات جماعية لتحديد نوع الشهادة التي ينبغي أن تمنح لهم في نهاية التدريب. وفي إطار النظام الجديد المعمول به في المعهد لمنح الشهادات، يمكن أن ينال المشارك شهادة لا تزيد على إثبات الحضور/المشاركة، أو شهادة تثبت الأهلية/الكفاءة، أو شهادة تثبت الجدارة/التميز/التفوق. وتُرفق كل شهادة ببيان العلامات التي أحرزها المتدرب في كل وحدة من وحدات التدريب ليستخدمها من يريد أن يواصل في المستقبل تدريباً في مستوى أعلى إما في المعهد نفسه أو في غيره من المؤسسات.

١٠ - وما من دورة من الدورات التدريبية القصيرة المدة التي نظمها المعهد إلا وأُجريت تحت إشراف مدير معين يظل مقيماً طيلة المدة التي يستغرقها البرنامج، يساعده فريق مكون من ٤ أو ٥ من الخبراء، وذلك تمشياً مع السياسة التي درج عليها المعهد منذ فترة طويلة والتي تقضي بأن يكون هناك مدرب واحد لكل مجموعة تتكون من ٥ أو ٦ متدربين. ولذلك،

وتبعاً للمعيار المعمول به، ينحصر عدد المتدربين في الفصل الواحد بين ٢٥ و ٣٠ مشاركاً. وأما التدابير المتخذة أو المعززة بهدف الرفع من مستوى وجودة ما تقدمه البرامج من محتوى في ظل التوسع الكبير في الدورات التدريبية المقدمة، فقد تعززت باستثمارات كبرى في الهياكل الأساسية وبيئة التعلم. وفي هذا الصدد، جُدد مختبر الحواسيب التابع للمعهد برمته، حيث زود بمعدات من أحدث طراز. وأنشئ خلال العام مختبران إضافيان من مختبرات الحواسيب، الأمر الذي ضاعف ثلاث مرات القدرة المتاحة في مجال التدريب العملي على مختلف الأساليب الكمية وتمارين بناء النماذج. وقد أصبح بالإمكان اليوم تدريب ما يصل إلى ٦٠ فرداً في وقت واحد في مختبرات الحواسيب التابعة للمعهد. إضافة إلى ذلك، اقتنى المعهد تجهيزات رقمية جديدة يُستعان بها في التدريب، منها السبورات الإلكترونية، وزُود بها جميع مرافق التدريب في المعهد. ولأول مرة منذ إنشاء المعهد، جُهزت جميع قاعات ومدرجات التدريب الخمسة بمرافق الترجمة الفورية في إطار الجهود الشاملة المبذولة لتحديث تجهيزات المعهد. والمعهد اليوم قادر على تنظيم دورة تدريبية حتى وإن كانت تستلزم الترجمة الفورية بخمس لغات، بفضل التجهيزات الجديدة. وتضاعفت طاقة الربط بالإنترنت في المعهد وتعززت مجموعة الخواديم بمقتنيات جديدة لضمان تقديم خدمة سريعة وفعالة لجميع مستخدمي موارد تكنولوجيا المعلومات في المعهد.

١١ - واختتمت في عام ٢٠١٣ الترتيبات اللازمة لإطلاق ثلاثة برامج جديدة ضمن خطة المعهد الرامية إلى التحضير لدرجة الماجستير. وتتعلق برامج الماجستير الثلاثة بتخصصات تخطيط التنمية، والسياسة الصناعية، وتطوير الهياكل الأساسية. ويشارك المعهد مع معهد التخطيط القومي في القاهرة في استضافة برنامج دبلوم الدراسات العليا في تخطيط التنمية. ويشارك المعهد مع جامعة جوهانسبرغ في استضافة البرنامج المتعلق بالسياسة الصناعية، بينما يشارك مع جامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار في استضافة البرنامج المتعلق بتطوير الهياكل الأساسية. وانتهت في عام ٢٠١٣ جميع العمليات المتصلة بهيكل الدورات التدريبية ومددها الزمنية، وبإعداد وحدات التدريس، واعتماد المناهج الدراسية لدى الجهات المختصة، وتوظيف المدربين، ولم يبقَ إلا الإعلان الرسمي عن بدء تنفيذ المبادرات في عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يُسجل في كل تخصص دراسي عدد من المسؤولين يصل إلى ٢٥ مسؤولاً في عام ٢٠١٤. وتستغرق الدراسة في كل تخصص دورتين أكاديميتين، ويشمل كل تخصص وحدات أساسية إلزامية، وعدداً من الوحدات الاختيارية حسب توجهات الجهات المتدربين المتعلقة بتخصصاتهم في المستقبل، ومشروعاً بحثياً إلزامياً يتناول موضوعاً ذا علاقة بالسياسات. وعند إكمال المناهج الدراسي بنجاح، تُسلم للمرشحين شهادات تصدر بالتشارك بين المعهد والمؤسسات الشريكة. وإضافة إلى البرامج الثلاثة المتعلقة بدرجة الماجستير، وصلت المناقشات إلى مراحل متقدمة خلال عام ٢٠١٣ بشأن إحداث درجات ماجستير جديدة في تخصصات السياسة التجارية والتنمية، بالشراكة مع جامعة نيروبي وجامعة بورت هاركورت، والسياسة المتعلقة بالطاقة، بالشراكة مع جامعة إبادان وجامعة الدار البيضاء، والسياسة المتعلقة بالتعددين، بالشراكة مع جامعة جوهانسبرغ.

تغيير وجهة برامج أبحاث السياسات

١٢ - بشكل مواز مع توسيع وتعزيز برامج التدريب وتنمية قدرات المعهد، تم الاضطلاع بعملية لتغيير وجهة أنشطة المعهد البحثية المتعلقة بالسياسات تحقيقاً لمواءمة أفضل بكثير بين مهمته التدريبية الأساسية وأنشطته في مجال دعم

البحوث. وقد تعززت ضرورة تغيير الوجهة المذكورة بسبب إعادة تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وما نجم عنها من تصنيف المعهد بوصفه جهاز اللجنة المسؤول عن تفعيل المعرفة وتوفيرها. ومن بين أبرز الأنشطة التي قام بها المعهد عام ٢٠١٣ استضافته ثلاثة حوارات سياساتية رفيعة المستوى. وجرى أول حوار في داكار تناول موضوع "خمسون عاماً من تخطيط التنمية في أفريقيا: الماضي والمستقبل". ونُظِم هذا الحوار كحدث ختامي كبير لإحياء الذكرى الخمسين للمعهد. وجرى الحوار الثاني في لوساكا تناول موضوع "إثراء المعادن وإضافة قيمة محلية من أجل التحول الهيكلي في أفريقيا". وقد عُقد الحوار لاستكمال الدورات التي قدمها المعهد إلى مسؤولين ومُشرِّعين، وقادة مجتمع مدني بشأن المفاوضات المتعلقة بالسياسات والعقود الخاصة بالمعادن. وعُقد في أديس أبابا الحوار الثالث، الذي نُظِم بالاشتراك مع جامعة جنوب أفريقيا ومجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا بشأن موضوع "إصلاح الأراضي، والاستيلاء على الأراضي والتنمية الزراعية في أفريقيا". وشارك في كل حوار من الحوارات الثلاثة حوالي مائة مسؤول رفيع المستوى، يمثلون الحكومات المحلية والدولية والقطاع الخاص، والمؤسسات البحثية والفكرية، والمؤسسات الخيرية، والمجتمع المدني، بما في ذلك وزراء ومديرو التخطيط الوطني. وقد صُمم الحوار بشأن تخطيط التنمية للمساعدة في استكشاف الاتجاهات الجديدة السائدة في الإدارة الاقتصادية في أفريقيا. وكان الهدف من الحوار المتعلق بإثراء المعادن وإضافة القيمة المحلية ها هو استعراض الخيارات المتاحة للبلدان الأفريقية في سعيها المعلن لتعزيز التنمية الصناعية والتحول الهيكلي باستخدام ثرواتها من الموارد الطبيعية. وجاء قرار معالجة مسألة إصلاح الأراضي البالغة الأهمية في الحوار الثالث نتيجة الحاجة إلى إعادة تركيز المناقشات على استثمار الأراضي والاستيلاء عليها على نطاق واسع في أفريقيا وما لهما من آثار على التنمية العادلة والتغيير الهيكلي.

١٣ - ونُظِمَت حلقة عمل، كانت الثالثة من نوعها، كجزء من سلسلة المعهد بخصوص العلاقة بين الثقافة والتنمية، وتناولت الحلقة موضوع إقامة تخطيط التنمية على أساس الثقافة: الارتقاء إلى مستوى التحدي. وأقيمت حلقة العمل في واغادوغو على دورة عام ٢٠١٣ للمهرجان الأفريقي للسينما والتلفزيون، وأسوة بالحلقتين السابقتين اللتين عُقدت إحداهما في داكار في عام ٢٠١١ والثانية في أكرا في عام ٢٠١٢، شارك في هذه الحلقة كبار مخططي التنمية والعاملين في الحقل الثقافي في مسعى مشترك لدراسة المناهج العملية الكفيلة بمراعاة خطط التنمية الوطنية والرؤى الطويلة الأمد في سياق ثقافي من شأنه أن يشجع الملكية الشعبية المحلية ويسهل التنفيذ. ودُعي ما مجموعه ٥٠ شخصاً للمشاركة في حلقة العمل. وفي أعقاب حلقات العمل الثلاث التي أُقيمت في واغادوغو، بدأت عملية نشر وقائع جلسات هذه الحلقات عن العلاقة بين الثقافة والتنمية التي أقامها المعهد خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣. وتم الانتهاء من الأعمال التحضيرية لإطلاق سلسلة حلقات عمل جديدة عن أطر الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تدعم خطط التنمية الوطنية، والرؤى الطويلة الأمد، وخطة التحول الهيكلي للبلدان الأفريقية بهدف عقد الجلسة الأولى في عام ٢٠١٤. وسيجري الاضطلاع بهذه السلسلة الجديدة من حلقات العمل بمشاركة شعبة سياسات الاقتصاد الكلي التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسوف تركز في المقام الأول على مديري التخطيط الوطني ومستشاري شؤون السياسات الكلية باعتبارهم المشاركين الرئيسيين.

١٤ - وعلى غرار السنوات السابقة، استمرت ندوات التنمية الشهرية للمعهد والتي تُعقد في مقره في داكار بمثابة المحفل الرئيسي لإجراء مناقشات حية بخصوص خبرات تنمية القارة الأفريقية ومساراتها. وكان يشارك في كل ندوة من

ندوات التنمية الشهرية ما متوسطه ٥٠ شخصا، ومن بين بعض الموضوعات التي تناولها وحظيت بأكبر قدر من الاهتمام إدارة التنمية، والعلاقة بين الهجرة والتنمية، والسياسة الاجتماعية في سياق التنمية، والاتجاهات الجديدة في إحداث التنمية. وفي إطار برنامج الزمالات، استضاف المعهد ما مجموعه خمسة زملاء خلال عام ٢٠١٣. حيث جاؤوا من بوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار ومالي. وشملت المواضيع التي تناولوها خلال فترة زَمالتهم إصلاح الأراضي في سياق مرحلة ما بعد النزاع، ورصد التنمية وتقييمها، وسياسة التجارة والاستثمار. وقام المعهد في عام ٢٠١٣ أيضا بوضع سجل بممارسات الحماية الاجتماعية وممارسات السياسة الاجتماعية للبلدان الأفريقية. وأُطلق المشروع بناء على طلب مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية ومن المفترض أن يسهم في تفعيل إطار السياسة الاجتماعية الأفريقي. وبالمثل، قام المعهد بتكليف جهة بإعداد دراسة مكتبية لدراسة مكانة الشؤون الجنسانية في خطط التنمية الوطنية التي اعتمدها البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة. وقد أُجريت الدراسة كشراكة بين المعهد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

تغيير دور مكتبة المعهد

١٥ - اكتسبت مكتبة المعهد سمعتها على مدى فترة طويلة باعتبارها وديعة رئيسية لوثائق الأمم المتحدة في السنغال والمكان الذي توجد فيه نسخ من خطط التنمية المختلفة التي أعدتها الحكومات الأفريقية خلال الفترة منذ عام ١٩٤٥ وما بعده. وعلى مر السنين، اكتسبت المكتبة أيضا سمعة بفضل المجموعة الواسعة التي تتوفر فيها من أدبيات التنمية باللغتين الإنكليزية والفرنسية، بما في ذلك تلك الأدبيات الخاصة باهتمامات البلدان الأفريقية. وفي محاولة لتعزيز دورها وكجزء من إعادة ترتيب المهام الداخلية للمعهد بفعل إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نفسها، قررت المكتبة إضافة بُعد خاص لعملها فيما يخص إدارة المعارف. وانسجاما مع هذا الأمر، وكمبادرة أولى ضمن سلسلة مبادرات، أُتخذت خطوات خلال عام ٢٠١٣ للبدء في توفير الموارد الوثائقية للمكتبة على شبكة الإنترنت. وقد تم ذلك كجزء من عملية رقمنة مجموعة المكتبة التي بدأت أيضا بشكل جدي في عام ٢٠١٣. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، تم تجهيز ١٨٠٠٠ وثيقة ونشرها على الإنترنت. كما شرعت المكتبة أيضا في تقديم دورة دراسية عن المكتبات وطرق البحث على الإنترنت للمسؤولين المقبولين في مختلف برامج التدريب والبحوث التي تجري في المعهد. وعلاوة على ذلك، وضعت المكتبة بصورة منهجية ببليوغرافيات مشروحة لكل دورة من الدورات القصيرة التي استضافها المعهد في عام ٢٠١٣ وقد أُتيح للمتدربين كجزء من موادهم التعليمية. وازدادت عملية اقتناء المواد الوثائقية لتعزيز مجموعة أدوات التعلم البصري المتاحة في المكتبة للمشاركين في برامج المعهد، واقتنت المكتبة رموزاً جديدة لمنشورات المعهد من طراز الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN) و الرقم التسلسلي الدولي الموحد (ISSN).

سنة أخرى من التواصل النشط

١٦ - أسوة بالسنوات السابقة، كان عام ٢٠١٣ أيضا عام توعية قوية قام بها المعهد لدى الدول الأعضاء. وقد جرت التوعية أو التواصل لغرض زيادة مستوى الوعي ببرامج المعهد ولتقوية تواجده المحلي في مختلف البلدان الأفريقية.

وكجزء من هذا الجهد، نُظمت زيارات توعية سنوية معتمدة لمعظم السفارات الأفريقية الموجودة في داكار، وعُقدت اجتماعات مع جميع السفراء والقائمين بالأعمال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣ لإطلاعهم على التوجهات الإستراتيجية للمعهد وبرنامج الأنشطة المقررة لهذا العام. وفي أفريقيا، نُظمت زيارات توعية أيضا من قبل موظفي المعهد إلى كل من إثيوبيا، وتنزانيا، وتونس، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وسوازيلند، وسيراليون، وغانا، وغينيا، والمغرب، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا. وكانت الزيارات في معظمها عبارة عن لقاءات مع كبار المسؤولين الحكوميين في مؤسسات التخطيط الوطنية و/أو الموظفين المعنيين في الجامعات ومراكز البحوث ومعاهد التدريب، ومديري المؤسسات البحثية من أجل تحقيق أمور من بينها اكتساب فهم أفضل لاحتياجاتهم، وتوعيتهم بعمل المعهد، واستكشاف إمكانيات إقامة شراكات معهم فيما يخص تقديم بعض برامج المعهد ذات الطابع غير المركزي. وخارج أفريقيا، جرت زيارات توعية إلى بلجيكا (من أجل الاتصال بالمفوضية الأوروبية بصورة رئيسية)، وفرنسا، والسويد، والمملكة المتحدة من أجل البحث بصورة رسمية عن فرص واعدة للتعاون والشراكة أو لاستكشاف آفاق إقامة هذه العلاقات. وكانت النتائج إيجابية في معظمها كما يشهد على ذلك نطاق وحجم الموارد الخارجة عن الميزانية التي نجح المعهد في حشدتها في عام ٢٠١٣ لدعم برامجه وأنشطته.

١٧ - ومن بين الشراكات المؤسسية الجديدة التي أقامها المعهد خلال عام ٢٠١٣ والشراكات القديمة التي أعاد تجديدها خلال العام هي تلك التي جمعه مع جامعة جوهانسبرغ، ومجلس بحوث العلوم الإنسانية في جنوب أفريقيا، وجامعة جنوب أفريقيا (معهد بحوث آرثشي مافيجي ومعهد ثابو مبيكي للقيادة)، ومعهد مابونغوبوي للتفكير الاستراتيجي، ومعهد جنوب أفريقيا للدراسات الأفريقية، والمعهد النيجيري للشؤون الدولية، وجامعة بورت هاركورت، والمركز النيجيري للتنمية الإدارية، وجامعة سوازيلند، وجامعة غانا في ليغون، ومعهد غانا للإدارة والإدارة العامة، وجامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنغال، ومعهد سانت جيروم الجامعي الكاثوليكي في دوالا، ومعهد التخطيط القومي في مصر، والمعهد الوطني للإحصاء في المغرب، وجامعة الدار البيضاء، وجامعة دوالا، ومعهد دراسات التنمية في ساسكس، والمركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية في ماستريخت، ومركز سياسات المغتربين الأفريقيين في أمستردام، والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية في باريس، و معهد أفريقيا لبلدان شمال أوروبا في أوبسالا. وسيجري تنفيذ إستراتيجية التوعية التي تم إتباعها في عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤ بهدف مواصلة توعية مختلف الدوائر بتغيير اتجاه عمل المعهد، والبرامج الجديدة التي يقدمها، والفوائد التي تعود على الدول الأعضاء من عمله، وبما هو متاح من فرص تعاون تعود بمنافع متبادلة من أجل تقديم برامج بصورة لامركزية.

المعهد كشريك للبرامج مع الاتحاد الأفريقي

١٨ - ازداد في عام ٢٠١٣ توطيد العلاقات البرنامجية التي ازدهرت في السنوات الأخيرة بين المعهد ومختلف شُعب مفوضية الاتحاد الأفريقي. وواصل المعهد لعب دور الشريك الرسمي للدعم المؤسسي لإدارة الشؤون الاجتماعية التابعة للمفوضية في إطار الفريق العامل المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا المعني بالهجرة والتنقل والعمالة. وتُشكّل المناقشات المتعلقة بالهجرة والتنقل والعمالة جزءا من الحوار الأوسع بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي يشمل ثمانية

مواضيع. ويوصف المعهد شريكاً مؤسسياً لمفوضية الاتحاد الأفريقي، فهو لا يتابع سلسلة القضايا المثارة في مجال الهجرة والتنقل والعمالة فحسب، بل يقدم للمفوضية أيضاً الدعم والمشورة الاستراتيجيين في توضيح الموقف الأفريقي. وجرى في عام ٢٠١٣ تنظيم اجتماعين لكبار المسؤولين من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وبتمهيد من المعهد كجزء من مشروع الهجرة والتنقل والعمالة. واستمر في عام ٢٠١٣ أيضاً التعاون بين المعهد وإدارة الشؤون الاقتصادية التابعة للمفوضية لتسهيل إقامة دورة قصيرة باللغتين الإنكليزية والفرنسية عن التكامل الإقليمي في أفريقيا لصالح موظفي المفوضية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والحكومات الوطنية أيضاً. وحافظ المعهد على دوره كشريك في إدارة الشؤون الاقتصادية للمفوضية في مراحل تحرير مجلة التكامل الأفريقي (African Integration Review). وعلاوة على ذلك، واصل المعهد العمل مع إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا التابعة للمفوضية من أجل تفعيل مجلس أفريقي خاص بالبحوث والابتكار. وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاجتماعية كذلك، أُقيمت دورة قصيرة عن السياسة الاجتماعية لصالح ٣٠ مسؤولاً أفريقياً، ودورة أخرى عن نتائج سياسة الهجرة والتنمية. وأخيراً، فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٦٣ ونشر الرؤية الأفريقية للتعددين، شارك المعهد وتعاون في تنظيم مبادرات تهدف إلى القيام بدور داعم للمفوضية في صياغة وتنفيذ مبادراتها الأفريقية الإستراتيجية، وكان يقوم بمفرده أحياناً، أو بالشراكة مع شعبة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المسماة تنمية القدرات، أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى.

المعهد ضمن هيكل البرامج الجديد الذي اتبعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٩ - إن تعميق علاقات عمل المعهد مع مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال عام ٢٠١٣ كان ملازماً لعملية التغيير الجذري لدور المعهد ضمن هيكل البرامج الذي اتبعته اللجنة اعتباراً من شهر آذار/مارس من ذلك العام. فحتى الآن، كانت علاقة المعهد باللجنة تتحدد أساساً من حيث مسؤوليته عن البرنامج الفرعي ٨ للجنة والمخصص لتخطيط التنمية وإدارتها في أفريقيا. وكان لزاماً على المعهد التفاوض بشأن أي علاقة برنامجية جديدة مع كل شعبة على حدة، وهي عملية مرهقة كبدت المعهد تكاليف باهظة ولم تسمح له بتحقيق مواءمة فعالة وكفؤة بين المعارف التي تكتسبها اللجنة والدورات التدريبية التي يقدمها المعهد. وعلاوة على ذلك، فإن هيكل البرامج السابق لم يكن يضم المعهد بصورة رسمية، ولذلك فإن العلاقة الطبيعية التي كان من المفترض قيامها بين المعهد والشعب الفنية للجنة لم يكن لها وجود. وبدأ هذا الوضع يتغير تغيراً جذرياً اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٣ عندما جرى رسمياً تسمية المعهد جهاز التدريب الرسمي للجنة وتكليفه حصرياً بالمسؤولية عن الاضطلاع بتنمية قدرات فرادى المسؤولين من الدول الأعضاء كجزء لا يتجزأ من عمل اللجنة وبالنيابة عنها. وبموجب هذا القرار الذي أُبلغ به مجلس إدارة المعهد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في دورته الثانية والخمسين المعقودة في داكار، وأُعلن في آذار/مارس خلال المؤتمر الوزاري الذي عقد في أبيدجان عام ٢٠١٣، جرى إرساء الأسس اللازمة لإقامة تآزر أقوى بكثير بين الأنشطة التدريبية للمعهد وخطة البحوث السياساتية لمختلف شعب اللجنة ومكاتبها دون الإقليمية. وقد حظيت عملية تغيير مسار المعهد داخل اللجنة أيضاً بتعهد بدفع نحو ١,٢٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يستخدمها المعهد في توسيع التدريب في مجال خطة التحول الهيكلي للجنة، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الموجودة لديه. وقدمت اللجنة تعهدات مؤكدة أيضاً بدفع مخصصات إضافية خارجة عن الميزانية لزيادة عدد موظفي المعهد من الرتب الفنية. ورغم أن العملية ما زالت من نواح كثيرة في طور الاستقرار والموظفين ما زالوا في طور

التكيف مع النظام الجديد، فإن إعادة هيكلة اللجنة قد بَشُرَت بميلاد عهد جديد في المعهد وهو الأمر الذي فسّر التوسع الكبير في الأنشطة التدريبية المسجلة في عام ٢٠١٣، وتلك التي ستقام من دون شك في عام ٢٠١٤ وما بعده.

تعزيز القدرات المؤسسية

٢٠ - جرى تقييم الجدول الزمني الكامل للأنشطة التي قام بها المعهد خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ فبلغ الأداء نسبة مائة في المائة وفق نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق للأمم المتحدة. وهذا يشكل، بكل المقاييس، مستوى متميزا من الأداء المؤسسي الذي عزز التقدم المسجل على مدى السنوات القليلة الماضية في تغيير دور المعهد كلاعب رئيسي في ساحة التعليم المخصص للكوادر. ومن العوامل التي ساهمت في النجاحات التي سجلها المعهد طاقم الموظفين المتفانين الذين استفادوا خلال عام ٢٠١٣ من زيادة طفيفة في العدد ومن تطوير للمهارات بفضل فرص التدريب التي أُتيحت لهم في الداخل والخارج. وكانت شعبة التدريب أهم الجهات التي استفادت من تعيين موظفين إضافيين، وهذا أمر مفهوم نظرا للتوسع الكبير في أنشطتها. وفي نهاية عام ٢٠١٣، بلغ عدد الموظفين المتفرغين في المعهد ما مجموعه ٢٥ موظفا مسجلا في كشف مرتباته، إضافة إلى خمسة موظفين جدد، بما في ذلك رئيس جديد لشؤون الإدارة والمالية والشراكات من المتوقع أن يلتحق بالمعهد أثناء النصف الأول من عام ٢٠١٤. واستعان المعهد بخدمات قرابة ٩٦ خبيرا استشارياً لدعم جهود موظفيه خلال عام ٢٠١٣ (مقابل ٥٣ في عام ٢٠١٢) ويحظى هؤلاء بأهمية تاريخية نظراً لدورهم في نموذج تقديم التدريب لدى المعهد الذي يعول عليهم بصفتهم مديرين للدورات ومحاضرين فيها. كما تم قبول ثلاثة متدربين للعمل في المعهد خلال عام ٢٠١٣، وقد جرى توزيعهم على الوحدات الإدارية، والمالية، ووحدة تكنولوجيا المعلومات، وسيتولى الإشراف عليهم رؤساء الوحدات المتفرغون.

أهم النجاحات التي تحققت في مجال الميزانية والشؤون المالية

٢١ - أقر مجلس الإدارة تخصيص ميزانية للمعهد مقدارها ٦,١٥٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للسنة المالية ٢٠١٣. وبلغ إجمالي النفقات التي سجلها المعهد اعتباراً من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ٥,٠٦٣,٨٦٦ دولاراً، وهذا المبلغ يمثل ٨٢ في المائة من إجمالي المبلغ المدرج في الميزانية. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم عندما تُضاف نفقات نهاية العام ٢٠١٣. وبات هذا الأداء في الميزانية الذي سجله المعهد ممكناً بفضل الزيادة الكبيرة في مخصصات الميزانية السنوية العادية للمعهد التي أقرتها الأمم المتحدة، والالتزام الذي أبداه العديد من الدول الأعضاء من خلال دفع الاشتراكات السنوية المقررة، والاعتمادات الخاصة التي رصدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمعهد ضمن نطاق إصلاحاتها الداخلية، والموارد التي جرى حشدها من مصادر خارجة عن الميزانية. وفي ما يتعلق تحديداً بما جرى حشده من موارد خارجة عن الميزانية، سجل المعهد نجاحات كبيرة مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومؤسسة فورد، والمفوضية الأوروبية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وبفضل النمو المطرد في تدفق الموارد إلى خزائن المعهد، بدأت الإدارة، بإذن من مجلس الإدارة، في بناء احتياطات يمكن أن تخفف من وطأة فترات الجفاف المالي التي قد تصيب المعهد. وأصبح الحساب الجديد المدر للفائدة

الذي أذنت به الأمم المتحدة في نيويورك وافتتح بناء على طلب المراقب المالي للأمانة العامة للأمم المتحدة، ليحل محل حساب المعهد السابق غير المدر للفائدة، الأداة الرئيسية التي تجري من خلالها المعاملات الرئيسية. وقامت شركة كبي إم جي (KPMG) بمراجعة حسابات المعهد بعد أن عينها مجلس الإدارة في عام ٢٠١١ لمدة ثلاث سنوات. وقدم تقرير المراجعة لعام ٢٠١٢ شهادة براءة الذمة في السلامة المالية وكان بمثابة تأكيد غير مشروط لكشف الحسابات. وبدأت مراجعة حسابات عام ٢٠١٣ وقت إعداد هذا التقرير؛ وسوف تقدمها الشركة ذاتها إلى مجلس الإدارة في نيسان/أبريل عام ٢٠١٤.

المعهد في المؤتمر الوزاري لعام ٢٠١٣

٢٢ - من بين المسائل النظامية التي طُرحت خلال المؤتمر الوزاري الذي عقد في أبيدجان، بكوت ديفوار، عام ٢٠١٣، نسخة معدلة من النظام الأساسي للمعهد. وكان مجلس إدارة المعهد قد طالب بإجراء التعديلات أساسا بهدف تحديث النظام الأساسي ليواكب الممارسات المؤسسية الحالية ومن أجل تكريس معايير إدارية جديدة يمكن أن تعزز الإدارة الحسنة لشؤونه. ونظر المؤتمر في المشروع الذي وافق مجلس الإدارة على عرضه عليه وأقر النسخة الجديدة المحدثه. وفي أعقاب المؤتمر، تم تمرير الوثيقة الجديدة وأودعتها اللجنة لدى أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك. وأعربت الدول الأعضاء من خلال لجنة الخبراء والبيان الوزاري في نهاية الاجتماع عن تقديرها لمجلس إدارة المعهد وإدارته على جودة واتساع نطاق العمل الذي أنجزه المعهد. وشارك المعهد وشعبة سياسة الاقتصاد الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في استضافة حدث جانبي مشترك خلال المؤتمر الوزاري بهدف المساعدة على بناء شبكة لمسؤولي تخطيط التنمية في أفريقيا لتُشكّل منتدى أفريقيا يتفاعلون عبره ويتبادلون وجهات النظر بصفة تنظيمية فيما يخص المسائل ماثار اهتمامهم. وقد تم تنظيم هذا الحدث كمتابعة لعملية إطلاق شبكة مخططي التنمية الأفريقيين رسميا في أديس أبابا على هامش المؤتمر الوزاري. وشهد الحدث إقبالا كبيرا من المسؤولين، وكان الكثيرون منهم أيضا في أبيدجان بصفة خبراء رئيسيين يمثلون بلدانهم في المؤتمر الوزاري عام ٢٠١٣.

التطلع إلى المستقبل خلال عام ٢٠١٤

٢٣ - استمر بالتأكيد تسجيل تقدم تدريجي مهم في الجهود الجماعية التي بُذلت على مدى السنوات القليلة الماضية لجعل المعهد مؤسسة أفريقية أولى تقف في طليعة تعليم الكوادر وما يرتبط به من بحوث سياساتية في خدمة المسؤولين الأفريقيين الذين يعملون في مجال تخطيط التنمية وإدارتها. ووفق جميع المؤشرات والمعايير، كان عام ٢٠١٣ عاما برنامجيا حيويا للغاية بالنسبة للمعهد، وهي حيوية ظهرت في جميع جوانب الحياة المؤسسية للمعهد وفيما وصل إليه من مستويات. ولكن، على غرار السنوات السابقة، فإن الإنجازات التي تحققت في عام ٢٠١٣ ليست سوى غيض من فيض الإمكانيات والفرص المتوفرة لديه. ولهذا السبب، ينبغي أن يستمر صرف الطاقات على نحو خلاق للبناء على المكاسب التي تحققت، والمثابرة في الوقت نفسه على فتح آفاق جديدة. وقد وضع هذا الطموح في الاعتبار عند تصميم برنامج العمل المقترح لعام ٢٠١٤. ويهدف البرنامج، من ناحية أولى، إلى تعزيز المكاسب التي تحققت في السنوات

السابقة، وفي الوقت نفسه إلى توسيع وتنويع ما يقدمه من خدمات بشكل حصيف. ومن ناحية ثانية، اختير عام ٢٠١٤ ليكون معلماً في إضافة قيمة كبيرة على برامج المعهد مع التركيز على متابعة المشاركين في الدورة قبل التدريب وبعده، ورصد تأثير التدريب وقياسه، والترويج لشبكة الممارسين على مستوى القارة حول مختلف المواضيع التي تتناولها أعمال المعهد. وعلاوة على ذلك، ستلتحق الدفعة الأولى من المسجلين في المنهج الجديد لشهادة الماجستير خلال عام ٢٠١٤، وستبدأ دورات التعلم الإلكتروني الجديدة. وخلاصة القول، إن المعهد يتطلع إلى سنة ناجحة أخرى تشهد فتح آفاق جديدة هامة في ما يضطلع به من أعمال. ويتطلع المعهد أيضاً إلى استمرار الدعم القوي الذي يحصل عليه من الدول الأعضاء، ويعتزم أن يظل جديراً بالحصول على هذا الدعم بناءً على نطاق البرامج التي ينجزها ومدى جودتها لفائدة المسؤولين في الدول الأعضاء.